جامعة أحمد دراية ادرار – الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية ، وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

ميدان علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

شعبة علوم تجارية

تخصص مالية المؤسسة

الموضوع:

تقييم الأداء المالي للمؤسسة المصرفية

دراسة حالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط –بنك وكالة تيميمون

إعداد الطالبة : إشراف الأستاذ :

_ أوكادي خضرة بلوافي عبد الملك

الموسم الجامعي :2016/2015 م

بسم الله الرحمن الرحيم
صلى الله عليه وسلم
كتبه ١٤١٧

شكر وعرفان

اللهم صلي وسلم على محمد وعلى أله وصحبه وسلام وبعد :

أشكر الله وأشكر زوجي لأنه ساعدني ووقف معي من أول العمل إلى أخر العمل أشكر أستاذا المشرف على تقدم مساعدته في هذا العمل وأقدم شكري إلى كل الدفعة .

إهداء

أهدي عملي إلى زوجي الغالي حمداوي أحمدع لى قلبي أطال الله عمره وإلى كتاكيتي الصغار في ذمة الله وإلى أمي الحبيبة والغالية أطال الله عمرها وإلى أبي الغالي أطال الله عمره وأختي سامية وسعيدة الغاليين وإلى أخي داود ومصطفى وعبد الرحمان وإلى كل أصدقاء منهم مبروكة ،سامح ومسعودة ،مبروكة ،فاطمة،فتيحة،وإلى كل من يحمل لقب حمداوي ولقب ابرهيمي ولقب وعلي ولقب أوكادي وشكرا

حصة

الإهداء والتشكرات	
قائمة الجداول	
قائمة الملاحق	
مقدمة	أ
الجانب النظري	
الفصل الأول:عموميات حول تقييم الأداء في المؤسسة المصرفية	**05**
تمهيد الفصل	
المبحث الأول:ماهية تقييم الأداء المالي في المؤسسة المصرفية	**06**
المطلب الأول:مفهوم تقييم الأداء في المؤسسات المصرفية	06
المطلب الثاني:خطوات ومجالات تقيم الأداء	07
المطلب الثالث:مفهوم تقييم الأداء المالي في المؤسسة المصرفية	08
المطلب الرابع:أهمية ونظام تقييم الأداء المالي في المؤسسة المصرفية	09
المبحث الثاني:مراحل وخصائص تقييم الأداء المالي	**10**
المطلب الأول :مفهوم قياس الأداء في المؤسسة المصرفية	10
المطلب الثاني:مراحل عملية تقييم الأداء في المؤسسة المصرفية	10
المطلب الثالث:خصائص وشروط تقييم الأداء الجيد	13
المطلب الرابع:معايير تقييم الأداء المصرفي	14
المبحث الثالث:القوائم المالية كأساس لتقييم الأداء	**16**
المطلب الأول :مفهوم القوائم المالية	16
المطلب الثاني:أهداف القوائم المالية	16
المطلب الثالث:العناصر الأساسية للقوائم المالية	18
خلاصة الفصل	
الفصل الثاني:مؤشرات تقييم الأداء المالي	**21**
تمهيد الفصل	
المبحث الأول :مفهوم التوازن المالي	**22**
. المطلب الأول:إعداد الميزانية المالية	**22**
المطلب الثاني:رأس المال العامل	23
المطلب الثالث:الاحتياج رأس المال العامل والخزينة	23
المبحث الثاني:نماذج قياس الأداء المصرف	**26**

المطلب الأول:نموذج العائد على حقوق الملكية	26
المطلب الثاني:معدل العائد على الأصول وهامش الربح	27
خلاصة الفصل	
الجانب التطبيقي	
الفصل الثالث: دراسة حالة في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط – وكالة تميميون	**30**
تمهيد الفصل	
المبحث الأول: عموميات حول الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط –بنك	**31**
المطلب الأول :مفهوم ونشأة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط– بنك	31
المطلب الثاني: نشأة صندوق الوطني للتوقير و الاحتياط – بنك وكالة تميميون	32
المبحث الثاني : تقييم الأداء المالي في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط–وكالة تميميون	**35**
المطلب الأول: المؤشرات المستخدمة في تقييم الأداء المالي	35
المطلب الثاني : تحليل تفسير النتائج	37
خلاصة الفصل	
الخاتمة	
قائمة المراجع	
الملاحق	

قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	صفحة
01	جدول يبين الميزانية المالية المختصرة	22
02	جدول يبين المؤشرات العائد في البنوك التجارية	27
03	مؤشرات العائد المستخدمة في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط	35
04	طريقة جمع المعطيات الدراسة من الميزانية الوكالة و رجوع إليها كملحق.	35
05	جدول يبن نتائج سنة 2013	36
06	جدول يبن نتائج سنة 2014	36
07	جدول يبن نتائج سنة 2015	37

قائمة الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
01	يبن مجلات تقييم الأداء	08
02	الهيكل التنظمي	33
03	تطور معدل العائد على حقوق الملكية	37
04	تطور معدل العائد على الأصول	38
05	تطور معدل هامش الربح	39
06	تطور معدل منفعة الأصول	40
07	تطور معدل الرفع المالي	41

قائمة الملاحق

رقم	اسم الملاحق
01	ميزانية محاسبية 2013
02	ميزانية محاسبية 2014
03	ميزانية محاسبية 2015

المقدمة

مقدمة:

يعتبر تقييم الأداء المالي وس يلة وأداة وطاقة تمكن من الإسهام الفعال في ترشيد القرارات والسياسات والخطط إضافة إلي تقييم المنشأة تقيما شاملا أو جزئيا.

كما يتضمن عملية تفسير القوائم المالية المنشورة وفهمها في ضوء الإدراك التام لكيفية إعدادها والأسس التي تم على ضوئها القياس المحاسبي، فالقوائم المالية تعتبر مدخلات للتقييم الأداء المالي في الوقت الذي تعتبر فيه نهاية المطاف في الدورة المحاسبية تعتبر بداية الطريق في تقييم الأداء المالي ونقطة الانطلاق في فهم الوضع المادي للمنشأة وتفسير ها.

إن وظيفة تقييم الأداء المالي كانت عملية مستقلة لا تتأثر بمتطلبات عملية اتخاذ القرارات المستقبلية بينما أضحى اليوم توفير كل ما هو ضروري وملائم لترشيد عملية اتخاذ القرارات وهو الشغل الشاغل والأساسي للمحل المالي.

ومما سبق يمكن طرح وصياغة الإشكالية الرئيسة لهذا البحث على النحو التالي:

– ما هو دور المؤشرات في تقييم الأداء المالي للمؤسسة المصرفية؟

ومن تم تندرج مجموعة من التساؤلات فرعية تتضمن ما يلي:

–كيف يتم اختيار معايير ومؤشرات الأداء المالي؟

–ما هو الدور الذي يلعبه تقييم الأداء المالي في المؤسسة المصرفية؟

للإجابة عن هذا التساؤلات نقترح الفرضيّ التالية:

–تحديد معايير ومؤشرات تقييم الأداء المالي يكون بأسلوب عملي.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى بلوغ مجموعة من الأهداف من أهممها ما يلي:

–التعرف على أداء المؤسسة المصرفية والعوامل المتحكمة فيه.

–محاولة معرفة عملية تقييم ومراحلها ومعرفة المعلومات الضرورية لقياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات المصرفية.

–محاولة تحديد معايير تقييم الأداء المالي في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط –وكالة تميميون.

أهمية الدراسة

الموضوع الذي سيتم معالجته لديه أهمية بالغة لدي المسيرين وخاصة تلك الفئة تشغل بالوظيفة المالية، فهو يبين لهم المعايير والمؤشرات التي يمكن استخدمها لتقييم الأنشطة المالية التي تمارسها المؤسسة المصرفية والأهداف المنجزة خلال فترة من الزمن ويبن أيضا كيفية تطبيق هذا المؤشرات على أرضية الواقع للوصول إلى نتائج تشخيص الوضعية الفعلية للمؤسسة، ومن تحديد نقاط القوة لتشجعيها ونقاط الضعف لمعالجتيها.

أسباب اختيار الموضوع:

كان سبب اختيار لهذا الموضوع نتيجة لعدة اعتبارات موضوعية ذاتية حيث تتمثل الاعتبارات الموضوعية في ما يلي:

- محاولة إثراء المكتبة بموضوع تطبيقي أكثر منه نظري.
- أهمية الموضوع البالغة لدي مسيري المؤسسات المصرفية خاصة تلك تشغيل بالوظيفة المالية.

أما الاعتبارات الذاتية:

- إمكانية مواصلة البحث في الموضوع الأداء الكلي للمؤسسة
- الميل الشخصي إلى التقنيات الكمية وخاصة المالية في ميدان تسيير المؤسسات.

منهج الدراسة:

بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاد و للإجابة عن الإشكالية المطروحة اعتمادنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي الموافق للدراسة النظرية، إضافة للمنهج دراسة الحالة الذي يمكننا من تطبيق جانب من المعلومات الأخرى في تقييم أدائها المالي مختارين صندوق الوطني للتوقير والاحتياط وكالة تميميون.

صعوبات الدراسة:

- نقص المراجع في هذا الموضوع.
- نقص الدراسات السابقة المتعلقة بهذا الموضوع.

هيكل الدراسة

لدراسة الموضوع دراسة وافية، تناولنا الموضوع في ثلاثة فصول، تسبقهم في ذلك مقدمة وتليهم الخاتمة.

يتناول الفصل الأول عموميات حول تقييم الأداء في المؤسسة المصرفية وهذا في ثلاثة مباحث ماهية تقييم الأداء المالي في المؤسسة المصرفية، مراحل وخصائص تقييم الأداء المالي، القوائم المالية

أما الفصل الثاني تطرقنا إلي مؤشرات تقييم الأداء المالي وهذا في مبحثين، التوازن المالي، نماذج قياس الأداء المصرف.

أما الفصل الثالث تطرقنا إلى دراسة حالة وهذا في مبحثين، عموميات حول الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط– بنك، تقييم الأداء المالي في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط–وكالة تيميمون.

الفصل الأول

عموميات حول

تقييم الأداء في

المؤسسة المصرفية

تمهيد:

إن الغرض من هذا الفصل هو التزويد بالإطار النظري للأداء فلا يمكن تناول بحث قياس وتقييم الأداء المالي دون الإحاطة بالإطار النظري للأداء ومن أجل ذلك سيتم معالجة الفصل الأول بالتطرق أولا إلى مفهوم الأداء بالمؤسسة المصرفية مركزين في ذلك على تعريفه ثم الأنواع والعوامل المؤثرة فيه وثانيا سيتم التطرق إلي عملية تقييم الأداء من حيث مدلولها وفي الأخير سيتم التطرق إلي الأداء المالي من حيث الأهداف المالية للمؤسسة المصرفية وكيفية تحديد معايير ومؤشرات الأداء المالي ومصادر المعلومات تقنية.

ليندرج تحت هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول:ماهية تقييم الأداء المالي في المؤسسة المصرفية.

المبحث الثاني: مراحل وخصائص تقييم الأداء المالي.

المبحث الثالث: القوائم المالية كأساس لتقييم الأداء المالي.

المبحث الأول: ماهية تقييم الأداء المالي في المؤسسة المصرفية.

إن التطرق إلى الأداء المؤسسة بدراسة نظرية يعد مطلبا ضروريا للإحاطة بجميع جوانبه وسيتم التطرق في هذا المبحث إلي ثلاثة عناصر أساسية هي مفهوم الأداء أين يتم عرض مجموعة من التعاريف التي تسمح بتوضيح معناه، ثم عرض أنواعه وفي الأخير سيتم دارسة مختلف العوامل المؤثرة فيه.

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء في المؤسسات المصرفية

أولا: مفهوم الأداء هناك عدة تعاريف لتقييم الأداء نذكر منها:

مفهوم الأداء:

هو مجموعة من الإجراءا ت تمكننا من الحكم على النتائج المتوصل إليها ومدى مطابقتها للأهداف المسطرة سابقا.[1]

ثانيا: مفهوم تقييم الأداء

يعنى تقديم حكما ذو قيمة علي إدارة مختلفة موارد المؤسسة، أو بتعبير أخر يتمثل تقييم الأداء في قياس نتائج المنظمة في ضوء معايير محددة .[2]

ثالثا: تقييم الأداء المصرفي:

هو تقييم مقيم باستخدام الكفاءة والفاعلية أو أي عامل اجتماعي أخر لذا فإنه من الممكن أن يكون أداء المنشأة جيد في بعض الأحيان وأخرى حسب وجهة نظر المقوم وطموحه.[3]

تعريف تقييم الأداء المصرفي كوسيط مالي: ويشمل هذا المجال علي تقييم نشاط المصرف وكفاءته في تجميع الموارد واستخداماتها، أي أنه يتضمن ما يلي:

1) **تقييم كفاءة المصرف في تجميع الأموال:** ويتم تقييم كفاءة المصرف في هذا المجال من خلال المعايير التالية:

- مدى قيام المصرف بدعم موارده الذاتية خلال السنة محل التقييم.[4]
- مدى مساهمة المصرف في تجميع الودائع التي تشكل أهم الموارد.
- مدى مساهمة المصرف في تجميع مدخرات الأفراد.
- مدى نشاط المصرف في نشر الوعي الادخاري وانجذاب عملاء جدد مع المحفظة على المدخرين الحالين وعلى مدى الانتظام في الادخار.

---

[1] أسماء بربار، **تقييم أداء البنوك التجارية، دراسة مقارنة بطريقة العائد والمخاطرة بيين البنك BNAو SGA خلا ل الفترة (2008،2013)**، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015، ص 09

[2] عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم** مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، في علوم التسيير تخصص تسير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، ط 1، 2001 ، 2002، ص ص 14–27.

[3] رجاء رشيد عبد الستار، **تقويم الأداء المالي لمصرف الرشيد وأهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية** ، مذكرة معهد الإدارة الرصافة، مجلة بعداد للعلوم الاقتصادية، الجامعة العدد الحادي والثلاثون ، 2012، ص 119.

[4] أمارة محمد يحي عاصي، **تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية**، مذكرة الماجستير في إدارة الأعمال،لا يوجد السنة الجامعية و الجامعة، ص ص 170– 173.

2) تقييم كفاءة المصرف في استخدام الأموال: ويتم الحكم على كفاءة المصرف في هذا المجال من خلال المعايير الآتية.

_مدى التغير في البنود التي تمثل استخدامات وتوظيف الأموال في المصرف .

_نسبة كل نوع من الأنشطة المصرفية إلى مجموع أنشطة المصرف.[1]

3) عملية تقييم الأداء: هي عبارة عن نشاط الوحدة الاقتصادية علي ضوء ما توصلت إليه من نتائج في نهاية فترة مالية معينة وهي تهتم أولا من التحقق من بلوغ الأهداف المخططة والمحددة مسبقا وكذلك تقيس كفاءة الوحدة في استخدام الموارد المتاحة سواء كانت موارد بشرية أو رأسمالية.[2]

المطلب الثاني: خطوات ومجالات تقييم الأداء.

أولا: خطوات تقييم الأداء.

توجد عدة خطوات لتقييم الأداء وهي:

1- رسم سياسية التقييم وإعلانها على كافة الأفراد ال ذين يتأثرون بها: يجب أن تبلغ السياسة جميع من يعنهم الأمر سواء القائمين بالتقييم أو الذين يخضعون لتقييم أدائهم من خلال معرفة الهدف من السياسة والطريقة بالنسبة لتولى وفهم طريقة التقييم والغرض الذي أستخدم من اجله.

2- اختيار الطريقة التي تتبع في التقييم: يتوقف اختيار هذه الطريقة في الشخص الذي سيتولى إعداد تقرير التقييم، والأفراد الذين توضع التقارير عن أدائهم ومن الطرق المتبعة ترتيب التقديرات الموضوعة عن مختلف الصفات بطريقة عكسية، وتقييم جميع الأشخاص عن كل صفة على حدا.[3]

3- تدريب المقومين: حتى يكون هنالك نجاح في استخدام تقارير الأداء لابد أن يكون الأفراد ملمين بالهدف من إعداد تلك التقارير وطريقة استخدامها والمزايا والعيوب التي تكتفها.

4- تحليل السياسة وتحليل النتائج: لا بد أن يحدد الوقت الذي فيه وضع التقييم بحيث تنهي العملية لأية مجموعة من الأفراد في طرق محدود، ومن هذه الخطوات التي يمكن التواصل إلى أن تقييم الأداء هو الحلقة المغذية لمختلف مراحل تقيم أداء وسياسات الموارد البشرية.

ثانيا: المجالات العامة لتقييم الأداء.

توجد ثلاث مجالات أساسية لتقييم الأداء وهي:

1/ مراقبة الخطة ومتابعة تنفيذها: بعد وضع الخطة من طرف المؤسسة تم تحقيقه من أهداف وفقا للمواعيد المحددة،أي مقارنة النتائج الفعلية بالأهداف المخططة ولابد من مراقبة تنفيذ الأهداف من خلال فترات زمنية متقاربة لتدارك أي اختلال في الوقت المناسب.

---

[1] أمارة محمد يحي عاصي، **مرجع سبق الذكر**، ص175.

[2] السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال** ، دار المريخ للنشر ، الرياض، سنة 2000، ص 30.

[3] شدري معمر سعاد، **دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية** ، مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلوم التسيير ، 2008- 2009، ص127.

2/ تقييم نتائج الأعمال بالنسبة لما كان مستهدفا منها ويعني تقييم النتائج المترتبة على التنفيذ لتأكد من إن التطورات والتأثيرات الاقتصادية التي حدثت نتيجة تنفيذ الخطة في حدود ما هو مستهدف منها وكذا اكتشاف نقاط الضعف ونقاط القوة.

3/ الرقابة على كفاية الأفراد: وهي تعني التأكد من قيام المؤسسة بمختلف أوجه نشاطها وتنفيذ أهدافها بأعلى درجة من الكفاية والرقابة على كفاية الأداء لها أهمية بالغة في المؤسسة نظرا لضرورة تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة ومن خلال **الشكل رقم 01 : سيوضح مجالات تقييم الأداء** :[1]

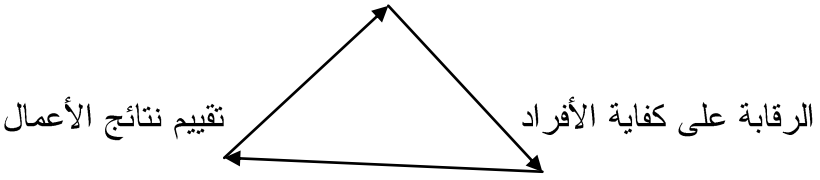

المصدر: منصور حامد محمود،ثناء عصية فراج ،المراجعة وتقييم الأداء ،جامعة القاهرة ،التعليم المفتوح القاهرة مصر 1994،ص76.

المطلب الثالث: مفهوم تقييم الأداء المالي في المؤسسة المصرفية.

لكي تقف إي إدارة على نقاط القوة والضعف وعلى الأغراض المتاحة والمعوقات التي يمكن إن تواجهها لابد لها من تقييم أدائها وخاصة الأداء المالي باعتباره يزود الإدارة بمعلومات ومفاهيم تسمح باتخاذ القرارات الاستثمارية وعلى سد الثغرات والمعوقات التي تظهر مستقبلا.

تعريف تقييم الأداء المالي للمؤسسة المصرفية: من خلال تعريفنا للأداء وتقيميه سوف نتطرق لتعريف التالي.

مفهوم الضيق: يعرف تقييم الأداء المالي للمؤسسة بحيث انه يركز على استخدام نسب تستند إلى مؤشرات مالية يفترض أنها تعكس انجاز الأهداف المرجوة للمؤسسة.

ويمكن القول أن عملية الأداء المالي تتحدد وفق ثلاث مؤشرات وهي: تقييم الأداء باستخدام التوازنات المالية، و تقييم باستخدام السيولة المالية.

مفهوم تقييم الأداء المالي: يقصد بتقييم الأداء المالي تلك العمليات التي تقيس الأداء الجاري وتقوده إلى أهداف المحددة، فهي العملية تتطلب وجود أهداف المحقق بالهدف المخطط لأنه على أساس نتائج المقارنة يوجه الأداء بحيث يتفق مع الهدف أو المعيار المحدد لهذا الأداء من قبل، ويطلق عليها أيضا رقابة تقييمية وهذا النوع من الرقابة لا يحقق الأهداف المرجوة منه دون رقابة مستندبة تؤكد صحة وسلامة البيانات المستخدمة كأدوات التحليل.[2]

[1] شدري معمر سعاد، **مرجع سابق ذكره**، ص 128

[2] أمارة محمد يحي عاصي، **مرجع سبق ذكره**، ص 170.

المطلب الرابع: أهمية ونظام تقييم الأداء المالي في المؤسسة المصرفية.

أولا: أهمية تقييم الأداء المالي.

تكمن أهمية تقييم الأداء المالي في ما يلي:

-يساعد على توجيه الإدارة العليا إلي المركز المسؤولية التي تكون أكثر حاجة إلي الإشراف.

-يقوم علي ترشيد الطاقة البشرية في المؤسسة في المستقبل حيث يتم إبراز العناصر الناجحة وتنميتها، وكذلك إبراز العناصر غير منتجة التي يتطلب الأمر الاستغناء عنها.

-مساعدة المسؤولين على اتخاذ القرارات التي تحقق الأهداف من خلال توجيه نشاطاتهم نحو المجالات التي تخضع للقياس والحكم.

-تحديد درجة الاستقرار التي تتميز بها المؤسسة في أدائها خلال قطاع الذي تنتمي إليه.

-تحديد درجة الخطر المحيطة بأصول المؤسسة مع توضيح نوعيتها ودرجة سيولتها.

-إبراز التقييم معادلة الاستمارات المؤسسة بالإضافة النوعية نشاطها.[1]

ثانيا: نظام تقييم الأداء المالي.

حتى تتمكن المؤسسة من الحكم على كفاءة استخدام الأموال داخليا وإعداد الخطط المالية للفترات المالية المستقبلية إلى تقييم المواقف المالية للفترات السابقة، ومقارنة الإنجاز الفعلي لما هو مستهدف كما ثم مقارنة الإنجاز المؤشرات المالية الفعلية بمؤشرات الفترات السابقة وكذلك بالمؤشرات النمطية للمؤسسات العاملة في نفس السوق المالي والتي لها نفس خصائص المؤسسة موضوع التقييم وتهدف المؤسسة أساسا إلى تعظيم الأرباح وزيادة الإنتاج حيث يعبر ذلك عن قدرة المؤسسة على تحقيق النمو والزيادة المستمرة في الأرباح المحققة والمتوقع تحقيقها في المستقبل عن طريق زيادة العائد على الأداء المالي والنسب المالية وتقسم هذه العوامل إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية.

والتي تؤثر على أدائها المالي وربحيتها والتي يمكن لإدارة المؤسسة التحكم فيها والسيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد المتوقع، وتقليل التكاليف والمصروفات وأهم هذه العوامل الداخلية نجد :[2]

1-الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال.

2-الرقابة على التكاليف.

3-الرقابة على كفاءة استخدام الأموال المتاحة.

4-إدارة السيولة.

5-المؤشرات الخاصة بالربحية.

---

[1] بن مالك عمار، **المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء**، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة، 2010،2011، ص 83.

[2] شدري معمر سعاد، **مرجع سبق ذكره**، ص 133.

أما الخارجية فتتعلق بالنتائج المستقبلية لهذه التغيرات ومحاولة إعداد الخطط البديلة لموجهاتها في الظروف الفجائية وأهم هذه التغيرات نجد:

1)التغير التكنولوجي المتوقع للخدمات.

2)القوانين والتعليمات الإجراءات التي تطلق على المؤسسات ومنافسة المؤسسات الأخرى العاملة في نفس القطاع.

3) السياسات المالية والاقتصادية للدولة.[1]

تتمثل المعلومات الداخلية المستعملة في عملية تقييم الأداء المالي عموما في المعلومات التي تقدمها مصلحة المحاسبة و تتمثل هذه المعلومات في الميزانية وجدول الحسابات النتائج والملاحق.

-**الميزانية:** نقدم مصلحة المحاسبة العامة إلى المسيرين المكلفين بإجراء عملية تقييم الأداء المالي وثيقة محاسبة ختامية هي الميزانية المحاسبة ومجموعة من المعلومات تمكنهم عن إعداد الميزانية المالية التي يمكن الاعتماد عليها كمعلومات مالية مساعدة على تقييم الأداء. تعبر الميزانية عن مجموعة مصادر أموال المؤسسة

وتسمى وبالخصوم وأوجه استخدامات هذه الأموال وتسمى بالأصول وذلك بزمن تاريخي معين عادة ما يكون في نهاية السنة .ترتب الأصول المحاسبية تبعا لمدة استعمالها، فنجد على رأس عناصر الأصول الاستمارات بنوعيها المعنوية والمالية .....وغيرها.

وفي أسفل الأصول نجد الحقوق (القابلة للتحقيق كعملاء، أوراق القبض، سندات المساهمة والأموال الجاهزة كالبنك والصندوق). أما الخصوم فتشكل مجموعة من العناصر يكون ترتيبها تنازليا حسب درجة استحقاقها، أي ابتداء من الأموال التي تستغرق مدة طويلة جدا لإعادتها إلى أصحابها إلى غاية الأموال التي تعاد إلى أصحابها في الأدنى الأجل فنجد الأموال الخاصة ثم الديون الطويلة والمتوسطة الأجل الديون الأقصر مدة بوجودها في المؤسسة.

وتكمن قيمة الميزانية المحاسبية في اعتبارها وسيلة كمية وقانونية تظهر التزامات المؤسسة نحو الغير من جهة، واستعمال مواردها المالية وحقوقها علي الغير من جهة أخرى.

-**جدول حسابات النتائج:** يعد جدول حسابات النتائج وثيقة محاسبية نهاية تلخص نشاط المؤسسة دوريا ويتمثل في جدول يجمع مختلف عناصر التكاليف التي تساهم في تحقيق نتيجة نشاط المؤسسة في دورة معينة.

دون تحديد تواريخ تسجيل لها، إي يعبر عن مختلف التدفقات التي تتنسب في تكوين نتيجة المؤسسة خلال فترة معينة فهو يعد وسيلة جد مهتمة للمسيرين لدارسة وتحليل نشاط المؤسسة من جهة ولتحديد مجامع المحاسبة الوطنية من جهة أخرى، وضع الجدول ليعطي النتائج علي خمسة مستويات.[2]

---

[1] شدري معمر سعاد، **مرجع سبق ذكره**، ص133.

[2] تالي رزيقة، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ، معهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، 2011-2012، ص23.

-الهامش الإجمالي:

يعتبر عنصر مهم في تحليل نشاط المؤسسات التجارية وينتج عن الفرق بين العنصرين الأساسين في هذا النشاط، وهما مبيعات البضائع و تكلفة البضائع المباعة.

-القيمة المضافة:

تعد مفهوما اقتصاديا أكثر منه محاسبيا، يعني القيمة التي تم إنتاجها بواسطة مختلف عوامل الإنتاج خلال العملية الإنتاجية ويمكن النظر إليها من زاويتين مختلفين فهي الفرق بين ما تم إنتاجه والاستهلاك الوسيط من جهة وأنها تمثل مجموعة عوائد عوامل الإنتاج من جهة أخري ويتم حسابها محاسبيا بموجب العلاقة التالية:

القيمة المضافة=الهامش الإجمالي +إنتاج الدورة – (مواد ولوازم مستهلكة +خدمات).

- نتيجة الاستغلال:

تتمثل في الربح الناتج عن نشاط الاستغلال الذي قامت به المؤسسة ويمكن حسابه بالعلاقة التالية:

نتيجة الاستغلال = القيمة المضافة +نواتج مختلفة وتحويل تكاليف الاستغلال –(مصاريف المستخدمين +ضرائب ورسوم +مصاريف مالية +مصاريف مختلفة +مخصصات الإهتلاكات والمؤونات).

نتيجة خارج الاستغلال :تنتج عن الفرق بين نواتج خارج الاستغلال ومصاريف خارج الاستغلال.

نتيجة الدورة: هي نتيجة الجمع الجيري بين نتيجة الاستغلال ونتيجة خارج الاستغلال.

-الملاحق:

هو وثيقة شاملة تنشئها المؤسسة، هدفه الأساسي هو تكملة وتوضيح فهم الميزانية وجدول حسابات النتائج، فهو يمكن أن يقدم المعلومات التي تحتويها الميزانية وجدول النتائج بأسلوب آخر.[1]

[1] تالي رزيقة، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ، معهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، 2011،2012، ص23.

المبحث الثاني: مراحل و خصائص تقييم الأداء المالي.

يتناول هذا المبحث مفاهيم قياس الأداء المالي وكيفية القيام بعملية تقييم الأداء المالي في المؤسسات المصرفية وأهم المعايير والمؤشرات تقييم الأداء المالي.

المطلب الأول: مفهوم قياس الأداء في المؤسسة المصرفية.

مفهوم قياس الأداء: القياس هو تحديد كمية أو طاقة عنصر معين وغياب القياس يدفع المسيرين إلى التخمين واستخدام الطرق التجريبية التي قد تكون أو لا تكون ذات دلالة .

قياس الأداء: هو تحديد مقدار نتائج المؤسسة وتعد عملية القياس قياس الأداء المرحلة الأولى من عملية الرقابة المتمثلة في ثلاث مراحل أساسية: القياس، المقارنة، تصحيح الانحراف

قياس الأداء: لا يتم في أغلب الحالات إلا بتوفير مجموعة من المعايير والمؤشرات التي تمكن من تحديده وتحديد تطوراته المحققة إذ استلزم الأمر مقارنة بينه وبين الأداء السابق له.

قياس الأداء الفعلي: هي المرحلة الثانية من عملية التقييم من خلالها تتمكن المؤسسة من قياس كفاءتها وفعاليتها، والعقبة التي يمكن مواجهتها في هذه المرحلة : ما هي المعايير والمؤشرات التي يتم اللجوء إليها، فالمؤسسة تواجه مشكلة اختيار المعايير والمؤشرات الموافقة لطبيعة الأداء المراد قياسه.

يتمثل قياس الأداء في العملية التي تزود مسؤولي المؤسسة بقيم رقمية فيما يخصص أداء المؤسسة بناء على معايير الفعالية والكفاءة.[1]

المطلب الثاني: مراحل عملية تقييم الأداء في المؤسسات المصرفية.

1-جمع المعلومات الضرورية:

بحيث تتطلب عملية تقييم الأداء توفير البيانات والمعلومات والتقارير والمؤشرات اللازمة لحساب النسب والمعايير المطلوبة عن النشاط المؤسسة، حيث يمكن الحصول عليها من حسابات الإنتاج والأرباح والخسائر والميزانية العمومية، والمعلومات المتوفرة عن الطاقات الإنتاجية ورأس المال وعدد العاملين، أن جميع هذه المعلومات تخدم عادة عملية التقييم خلال سنة معينة إضافة للمعلومات المتعلقة بالسنوات السابقة والبيانات المرتبطة بأنشطة المؤسسات المتشابهة في القطاع نفسه أو في الاقتصاد الوطني أو مع بعض المؤسسات في الخارج لأهميتها في إجراء المقارنات.

2-تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية للوقوف على مدى دقتها وصلاحيتها لحساب المعايير والنسب والمؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء حيث يتعين توفير مستوى من الموثوقية والاعتمادية في هذه البيانات وقد يتم الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية المعروفة بتحديد مدى درجة الموثوقية بهذه البيانات.

[1] عادل عشي، **مرجع سبق ذكره**، ص27.

3-إجراء عملية التقييم:

باستخدام المعايير والنسب الملائمة للنشاط الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية علي أن تشمل عملية تقييم النشاط العام للوحدة جميع أنشطة مراكز المسؤولية فيها بهدف التوصل إلي حكم موضوعي دقيق يمكن الاعتماد عليه.[1]

4-اتخاذا القرار المناسب عن نتائج التقييم:

إن نشاط الوحدة يرتكز على ضمان الأهداف المخططة وأن الانحرافات التي حصلت في النشاط قد حصرت جميعها وبتحديد أسبابها فإن الحلول اللازمة لمعالجة هذه الانحرافات قد اتخذت ووضعت للسير بنشاط الوحدة نحو الأفضل في المستقبل.

5-تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات:

إن تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات التي حدثت في الخطة الإنتاجية وتغذية نظام الحوافز بنتائج التقييم وتزويد الإدارات التخطيطية والجهات المسؤولة عن المتابعة بالمعلومات والبيانات التي ظاهرت عن عملية التقييم للاستفادة منها في رسم الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة والرقابة.

المطلب الثالث: خصائص وشروط تقييم الأداء الجيد.

إن نجاح عملية تقييم الأداء وتحقيق أهدافها تشترط توفر مجموعة من الخصائص والشروط.

أولا: خصائص تقييم الأداء الجيد للأداء.

إن نظام تقييم الأداء الجيد للأداء يتميز بمجموعة من الخصائص شديدة الارتباط بمؤشرات التقييم والتي تتمثل بصفة عامة في الصدق أو السلامة، الحساسية والكفاية.

1-الصدق أو السلامة: تمثل سلامة أداء القياس في تمكينها من إعطاء الحقيقة والمؤشرات الموضوعية هي أدوات قياس صادقة عكس المؤشرات الذاتية، هذه الأخيرة توجد بكثرة عندما يتعلق الأمر بقياس أداء الموارد البشرية لأن أداة التقييم هي الأفراد، إذن الصدق أو السلامة محققة طالما كانت أدوات القياس موضوعة.

2-الحساسية: القدرة علي تميز عدة درجات من الأداء، هذا يعني إن وجد هذا الاختلاف بين أداتين فإن المؤشر يستطيع تدارك ذالك.

3-الكفاية: تتمثل في القدرة علي تقييم جميع جوانب الأداء، مثل الأداء المالي، الأداء التجاري الأداء الاجتماعي، الأداء الإنتاجي.....إلخ.[2]

[1] تالي رزيقة، **مرجع سبق ذكره**، ص 13.

[2] صلاح الدين حسين السيسي، **نظم المحاسبية والرقابة وتقييم الأداء المصاريف المالية**، دار الوسام للطبع والنشر، لبنان 1998، ص 102.

ثانيا: شروط التقييم الجيد للأداء:

من أجل أن تتمكن عملية تقييم الأداء من تحيق أهداف إجراءها يجب أن تتوفر أو تتحقق فيها مجموعة من شروط :

1-توفر المعلومات الكافية:

إن عملية التقييم تمر بعدة مراحل أولها جمع المعلومات وهي تعد الأساس في التقييم، فيجب على المؤسسة الحصول عليها بمختلف الطرق المتاحة لديها وذلك بمعالجة جميع المعطيات المتوفرة لديها، حيث يشترط أن تكون هذه المعلومات كافية لتتبع الأداء وتطوره ويجب أن تمس جميع أنشطة المؤسسة.

2-تحديد معدلات الأداء المرغوب:

من أجل تسهيل عملية المقارنة يجب علي المؤسسة تحديد معدلات معيارية للأداء تمكنها من تحديد نسبة إنجازاتها وتطورات أداءها تمكن كذلك معدلات الأداء من تحديد مسؤولية الانحرافات الموجبة ومسؤولية الانحرافات السالبة، فمن المفضل أن تحدد هذه المعدلات بمشاركة العاملين لمسيريهم لتكون تحفيزا لهم لبلوغها.

3-استمرارية عملية التقييم:

ويعني ذالك عدم الاقتصار على فترة زمنية معينة بل يجب أن تمارس علي طول حياة المؤسسة وعلي فترات دورية قد تقصر وقد تطول وهذا حسب طبيعة الموضوع المراد قياسه وتقيميه.[1]

المطلب الرابع: معايير تقييم الأداء المصرفي:

تتطلب عملية تقييم الأداء توافر مجموعة من المعايير لغرض حساب مستوى الأداء الذي قطعته الوحدة والوقوف علي مستوى تطور إي جانب من جوانب نشاطها، وتعرف المعايير بأنها أسس تعد لغرض القياس أو المقارنة أو التطرف أو السلوك، ويجري وضع المعايير عن طريق سلطة معينة أو قبول عام أو عرف كأساس أو كنموذج لها، يجب أن يقتدي به سلوك أو إجراء معين وبعد استخدام المعايير بأسلوب سالليم ومناسبا لقياس مستوي الأداء.

وهناك العديد من المعايير التي يمكن إتباعها التي تتضمن مقارنة مستوي الأداء المتحقق وهي كما يلي:[2]

1-المعايير التاريخية: وتعني مقارنة الأداء الحالي مع الأداء السابق، وتعد هذه المعايير مقياسا لمعرفة درجة التحسن أو التردي في أداء المؤسسة ويشترط لاستعمال هذه المعايير انتقائها بدقة وعدم حصول أي متغيرات تؤثر علي قابلية المقارنة، كتوسع النشاط أو استعمال أساليب جديدة استبعاد أثر المتغيرات الأخرى كالتضخم مثلا.

2-**المعايير المطلقة:** هناك العديد من المعايير المطلقة لأداء يعكس بعضها تقاليد أو تشريعات سائدة في هذا الخصوص في العديد من الأوساط المالية، وبعضها ناشئ عن معايير دولية يتم إعدادها ونشريها

[1] صلاح الدين حسن السيسي، **مرجع سبق ذكره**، ص102.

[2] رجاء رشيد عبد الستار، **مرجع سبق ذكره**، ص121.

تدريجيا، وهي تنعكس في وجود مجموعة من المعايير (النسب المالية) المتعارف عليها والمستمدة من التجارب العملية والمعيارية.

3-المعايير المستهدفة: وهي معايير تعمل إدارة المصرف على بلوغها من خلال إستراتيجياتها، وسياساتها وخططها وموازناتها ويعني الابتعاد عنها، أو عدم تحقيقها انحرافا عن الأداء المطلوب ولابد من تشخيص مسبباته ومعالجتها.[1]

[1] أمارة محمد يحي عاصي، **مرجع سبق ذكره**، ص186.

المبحث الثالث: القوائم المالية كأساس لتقييم الأداء.

تعتبر القوائم المالية أهم مخرجات النظام المحاسبي التي من خلالها يتم توصيل المعلومات إلى الأطراف المعنية، كما أنها تعد المصدر الرئيسي لتزويد المرجع الداخلي المالي بالمعلومات المالية التي تشمل جميع جوانب المؤسسة وهذا ما سنحاول التطرق من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية

القوائم المالية: هي عبارة عن أداء محاسبة يستخدمها المحاسبون لإظهار نتيجة نشاط المؤسسة أو مركزها المالي عن قترة مالية معينة.

وهي أيضا عبارة عن أداة لتوصل نتائج القياس والنشاط المحاسبي وتحقيق الأهداف المحاسبية المالية فهي ليست نقطة المحاسبي لفترة زمنية معينة.

ومما سبق يمكن استنتاج خصائص القوائم المالية:

– قابليتها للفهم: يعني إمكانية فهمها بشكل مباشر من قبل قراءة القوائم بافتراض أن لديهم مستوى معقول من الثقافة في مجال الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية.

– الملائمة: تكون المعلومات ملائمة عندما تفيد في اتخاذ القرارات لدى قراء القوائم المالية ومساعدتهم في تقييم الأحداث المتعلقة بالمؤسسة سواء كانت أحداث ماضية أو حاضرة أو مستقبلية.

– الموثوقية: ويقصد بها خلو القوائم المالية من الأخطاء الهامة والتحيز وتوفير إمكانية الاعتماد عليها كمعلومات صادقة تعرض نتائج المحاسبية عن العمليات وتقديمها طبقا بجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وأن تكون محايدة وخالية من التحيز

– القابلية للمقارنة: ويقصد بها جعل قراء القوائم المالية قادرين على إجراء المقارنة المختلفة بالاعتماد على القوائم المالية وذلك بناء على أسس ثابتة في عملية قياس وعرض الأثر المالي للأحداث الاقتصادية.[1]

– الإفصاح: ويكون الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة للقياس و إعداد القوائم المالية وإظهار القوائم المالية للفترات السابقة.

المطلب الثاني: أهداف القوائم المالية وأسس تعدليها

تسعى القوائم المالية لتحقيق العديد من الأهداف ومن أهميها تقديم معلومات عن المركز المالي للمؤسسة.

أولا: أهداف القوائم المالية

تقوم القوائم المالية ب:

1) توفير معلومات عن المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للمؤسسة و التي تساعد العديد من المستخدمين عند اتخاذ القرارات الإدارية.

2) تقديم المعلومات التغيرات في المركز المالي للمؤسسة في قائمة التدفقات النقدية.

3) قائمة التدفقات النقدية تعتبر من القوائم التي تستخدم حاليا بواسطة محللي القوائم المالية وتهدف إلى تحويل قائمة الدخل إلي قائمة النقدية الواردة والصادرة من والى المؤسسة.

تساعد القوائم المالية في تقديم معلومات مفيدة في مجال تخطيط الاحتياجات النقدية المستقبلية.

[1] شدري معمر سعاد، **مرجع سبق ذكره**، ص135.

وتحظى القوائم المالية باهتمام كبير من قبل المؤسسات التي تقوم بإعدادها ومن المهتمين بشؤون المؤسسة لأنها تتضمن معلومات مفيدة بالنسبة لهؤلاء وتتلخص الأهداف الرئيسية:

-تقديم المعلومات للاتخاذ القرارات: يجب أن تكون المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية سهلة الفهم لدى كافة المستخدمين لها، والذين لديهم فهم معقول للأنشطة الاقتصادية ويبدون الرغبة في دراسة كمية التدفقات النقدية ودرجة المخاطرة المرتبطة بها.

-تقديم المعلومات المرتبطة بالتدفقات النقدية: يعد الاهتمام الأساسي للمستثمرين والدائنين هو تحديد التدفقات النقدية المستقبلية فقرارات الاستثمار و الاقتراض تتخذ طبقا لتوقعات المستثمرين بزيادة الموارد النقدية.

-**المستثمر:** يثمل في استرداد الاستثمار الأصلي والحصول على عائد يتمثل في تدفقات نقدية من التوزيعات أو الزيادة في قيمة الاستثمار عند البيع .

أما بالنسبة للدائنون : كذلك استرداد أصل القرض إضافة العائد النقدي والمتمثل في الفوائد وعند اتخاذ القرارات يجب على المستثمرين والدائنين دراسة كمية التدفقات النقدية ودرجة المخاطرة المرتبطة بها.

-تقديم معلومات عن موارد المؤسسة: يجب أن تحتوي القوائم المالية علي معلومات تحدد بوضوح موارد المؤسسة والتزاماتها.

-تقديم معلومات عن أعداد المؤسسة والقدرة الكسبية لها: تساعد القوائم المالية على عملية التنبؤ بأداء المؤسسة انطلاقا من أدائها في السنوات السابقة.

ثانيا: أسس تعديل القوائم المالية.

حساب البيانات التاريخية المعدلة: لتحويل البيانات التاريخية التي تم إعدادها وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما إلي بيانات تاريخية معدلة بوحدات من النقود ذات قوة شرائية حالية، فإننا نحتاج إلي:

-بيانات تاريخية.

-أرقام قياسية تعطي من تاريخ إنشاء المطلوب تعديله وحتى تاريخ إعداد القوائم المالية ويتم التعديل وفق المعدلة التالية :

قيمة النبذ المعدلة= القيمة التاريخية الأساسية × الرقم القياسي × تاريخ القوائم المالية.

- يتم تعديل أحداث القوائم التاريخية وتحوليها إلي قوائم مالية مقاسه بوحدات نقدية ذات قوة شرائية عامة.

- يتم التميز بين نوعين من التعديل: التعديل الغير الدوري الذي يقوم على فكرة إعادة تقدير بيانات القوائم التاريخية بقياسها بوحدات نقدية ذات قوة شرائية عامة في تواريخ غير منظمة.

- التعديل الدوري: يعاد تعديل القوائم المالية بوحدة قياس نقدي ذات شرائية عامة في نهاية كل دورة حالية.[1]

[1] شدري معمر سعاد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 135-137.

المطلب الثالث: العناصر الأساسية للقوائم المالية

نجد من العناصر الأساسية القوائم المالية ما يلي:

-الأصول: هي النافع المستقبلية المختلفة التي يحصل عليها أو يتم السيطرة عليها بواسطة مؤسسة ما كنتيجة للأحداث العمليات الماضية.

-الخصوم: هي تحضير مستقبلي للمنافع الاقتصادية التي تظهر من الالتزامات الحالية على مؤسسة ما بنقل أصول أو تقديم خدمة لمؤسسات أخرى في المستقبل كنتيجة للعمليات أو الأحداث الماضية.

حقوق أصحاب رأس المال: تمثل مقدار ما ينبغي من أصول المؤسسة بعد استبعاد خصومها، بمعنى أنها تعادل دائما صافي الأصول (النتيجة الصافية). ولهذا يطلق عليها اصطلاحا القيمة المتبقية لأصحاب رأس المال وتنبثق هذه القيمة في حقوق الملكية.

-الإيرادات: هي مقدار زيادة الأصول أو نقص الخصوم أو كلاهما معا أو بيعها أو السماح للوحدات الأخرى باستخدام الأصول التي تملكها.

-التكاليف: هي انقضاء أصل أو تحمل التزام أو كلاهما معا خلال فترة زمنية معينة نتيجة لتأدية خدمات للغير.

-المكاسب والخسائر: المكاسب هي الزيادة في حقوق أصحاب رأس المال تنتج من العمليات الفرعية للمؤسسة مع غيرها من المؤسسات.

-والخسائر: هي نقص في حقوق أصحاب رأس المال التي تنتج من العمليات الفرعية للمؤسسة مع غيرها ومن الأحداث والظروف الأخرى التي تتأثر بها خلال فترة زمنية معينة.

صافي الدخل أوصافي الخسارة: وهو مقدار الزيادة في حقوق أصحاب رأس المال أي في صافي الأصول وينتج صافي الدخل من الإيرادات والتكاليف والمكاسب والخسائر التي ترتبط بتلك الفترة الزمنية، ويتضمن كذلك كافة التغيرات في صافي الأصول خلال تلك القترة .[1]

[1] شدري معمر سعاد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 137-138.

خلاصة الفصل :

يمكن القول أن الأداء هو وسيلة لتقييم عمل المؤسسة من جهة التكاليف والتي تعبر عن الكفاءة عن طريق النسبة بين الوسائل المستخدمة والنتائج المحققة، حيث يقدم لنا الأداء نظام متكامل مداخلاته تتمثل في الفعالية والكفاءة ومخرجاته تتمثل في تحقيق الأهداف، تقييم الأداء في المؤسسة المصرفية يتمثل في تقييم أنشطتها في ضوء ما توصلت إليه من نتائج في نهاية فترة من الزمن كما لا يمكن تقييم الأداء المالي جيدا إذ لم يحسن المسريين انتقاء المعايير والمؤشرات التي تعكس أداء المؤسسة.

الفصل الثاني

مؤشرات تقييم الأداء المالي

الفصل الثاني : مؤشرات تقيم الأداء المالي.

تمهيد:

نقوم في هذا الفصل بتقديم آليات لقراءة القوائم المالية للمؤسسة المصرفية، بعض المؤشرات المالية، التي تسهل عملية تقييم الأداء المالي، من أجل الوصول إلى معلومات عن الوضعية المالية للمؤسسة.

وتتم معالجة هذا الفصل في ثلاثة مباحث أساسية يتناول المبحث الأول مؤشرات التوازن المالي، حيث تم تناوله كما يلي: مفهوم التوازن المالي، إعداد الميزانية المالية، رأس المال العامل و احتياج رأس المال العامل

أما الثاني: نماذج قياس الأداء المصرف حيث تم تناوله كمايلي: نموذج العائد على حقوق الملكية، العائد على الأصول ومعدل هامش الربح، مؤشرات العائد في البنوك التجارية.

المبحث الأول: مفهوم التوازن المالي.

المبحث الثاني: نماذج قياس الأداء المصرف.

المبحث الأول: مفهوم التوازن المالي.

يتم دراسة التوازن المالي انطلاقا من الميزانية المحاسبية، حيث لا يمكن إعطاء تفسيرات دقيقة ووافية لأن الميزانية المحاسبية تعكس الحالة المالية والفعلية للمؤسسة، ومن أجل هذا يتم اللجوء إلي الميزانية المالية يتم إعدادها انطلاقا من الميزانية المحاسبية.[1]

المطلب الأول: إعداد الميزانية المالية.

تعتبر المحاسبة تقنية تستخدم في جمع المعلومات والبيانات المحاسبية وترجمتها في قوائم مالية بشكل يسمح بتحليلها وتقييم السياسة المالية المتبعة من طرف المؤسسة.[2]

يتطلب إعداد الميزانية المالية احترام مجموعة من المبادئ وتعديل بعض عناصر الميزانية المحاسبية في ضوء تلك المبادئ.

أولا: تعريف الميزانية.

الميزانية: هي مجموعة مصادر أموال المؤسسة وتدعى بالخصوم ،وأوجه إستخدمات هذه الأموال وتسمى بالأصول وذلك بزمن تاريخي معين عادة ما يكون في نهاية السنة.[3]

ثانيا: الميزانية المالية المختصرة:هي عبارة جدول يبين لنا المجاميع لكبرى للميزانية المرتبة حسب مبدأ السيولة ومبدأ الاستحقاق للخصوم وتستعمل هذه المجاميع في عملية التقييم

ويمكن تصورها في الجدول التالي رقم 1 يبين الميزانية المالية المختصرة.[4]

أصول ثابتة	أموال خاصة
قيم الاستغلال الجاهزة	الديون طويلة الأجل
القيم غير الجاهزة	
القيم الجاهزة	الديون قصيرة الأجل

المصدر: ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، ص40.

[1] تالى رزيقة، **مرجع سبق ذكره**، ص29.

[2] ،أقاسم عمر، **محاضرة مطبوعة في مقياس التسيير المالي المعمق**، جامعة أدرار ، سنة 2015، ص16.

[3] عادل عشي، **مرجع سبق ذكره**، ص 40.

[4] تالي رزيقة، **مرجع سبق ذكره**، ص 33.

المطلب الثاني: رأس المال العامل.

1) مفهوم رأس المال العامل: تقضى هذه القاعدة بضرورة تمويل الاستخدامات الأكثر من سنة (الاستمارات) بموارد مستقرة لأكثر من سنة الاستخدامات الأقل من سنة بموارد مدتها أقل من سنة.

2) حساب رأس المال العامل: يمكن حساب رأس المال العامل تبعا لمنظورين منظور أعلى الميزانية ومنظور أدنى الميزانية وعليه يحسب رأس المال العامل كما يلي:

1) رأس المال العامل= الأموال الدائمة –الأصول الثابتة.

2) رأس المال العامل= الأصول المتداولة – القروض قصيرة الأجل.[1]

3) رأس المال العامل: يعرف كما يلي: رأس المال العامل يعبر عن جزء من الأموال التي تتميز بدرجة استحقاقية ضعيفة والذي يستخدم لتمويل عناصر الأموال التي تمتاز بدرجة سيولة مرتفعة.

طريقة حساب رأس المال العامل: يمكن حساب رأس المال العامل بأسلوبين هما: أسلوب أعلى الميزانية وأسلوب أسفل الميزانية.

أولا:أسلوب أعلى الميزانية: في هذه الحالة يساوي رأس المال العامل إلى الفرق بين الأموال المتداولة والديون قصيرة الأجل.

رأس المال العامل =الأموال الدائمة – الأموال الثابتة.

الأموال الدائمة =(الأموال الخاصة +الديون الطويلة)– الأموال الثانية.

وهذا الأسلوب يرتكز على تحديد أصل رأس المال العامل والمتغيرات المحددة له.

ثانيا :أسلوب أسفل الميزانية: وهذا الحالة يساوي رأس المال العامل إلى الفرق بين الأصول المتداولة والديون قصيرة الأجل.

رأس المال العامل =الأصول المتداولة– الديون القصيرة الأجل.

رأس المال العامل =المخزونات +(قيم محققة +قيم جاهزة) – الديون قصيرة الأجل.

يبين هذا الحساب هدف رأس المال العامل وهو تمويل جزء من دورة الاستغلال.[2]

المطلب الثالث: الاحتياج رأس المال العامل والخزينة.

أولا: احتياج رأس المال العامل.

إحتياج رأس المال العامل =(الأصول المتداولة–القيم الجاهزة)–(ديون قصيرة الأجل –السلفات المصرفية)

[1] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي ،**التسيير المالي (الإدارة المالية) دروس وتطبيقات**، ط 1، 2006، جميع الحقوق محفوظة للناشر وائل للناشر والتوزيع، ص83.

[2] تالي رزيقة، **مرجع سبق ذكره**، ص38.

ثانيا الخزينة:

تعريف الخزينة: على أنها الفرق بين الأصول السيولة الفورية والديون ذات الاستحقاقية الحالية أي أن كل عنصر من الأصول سيتحول إلى سيولة فهو عنصر إيجابي في الجزئية وأي عنصر في الديون بلغ تاريخ استحقاقية.

فهو يمثل عنصر سلبي لها حسب التعريف فإن الأصول ذات السيولة الفورية في الميزانية المالية تتمثل في القيم الجاهزة أما الديون ذات الاستحقاقية الحالية فتمثل في السلفات المصرفية، إذن فالجزئية تحسب بالعلاقة التالية:

الخزينة= القيم الجاهزة – السلفات المصرفية.

ويمكن إيجاد علاقة أخرى لحساب النتيجة إذا تم القيام بالحسابات التالية:

الأصول = القيم الثانية +قيم الاستغلال+قيم محققة +قيم جاهزة.

الخصوم=الأموال الدائمة +الديون القصيرة الأجل + السلفات المصرفية.

الأصول=الخصوم.

ويتعرض قيم في القيم الجاهزة و السلفات بما يكافئهما في الجزئية نجد:

الخزينة:=(الأصول – (القيم الثانية +قيم الاستغلال +قيم محققة)–(الخصوم – (الأصول الدائمة +الديون القصيرة الأجل).

ومنه نستنتج:

أن الخزينة = رأس المال العامل – احتياج في رأس المال عامل.

فالخزينة هي مجموعة الأصول السائلة التي تحت تصرف المؤسسة لذلك فهي على درجة كبيرة بالنسبة للمؤسسة للتعبير عن توازنها المالي وسيولتها وتأخذ ثلاث حالات وهي.

خزينة سالبة: وهذا يدل على أن احتياج رأس المال العامل يفوق رأس المال العامل وهذا دليل على عدم التوازن المالي للمؤسسة و يفرض عليها هذا الاختلال الاقتراض والذي قد يكون مكلفا جدا أو الرافع من قيمة رأس المال العامل وذلك بالتنازل عن بعض عناصر القيم الثابتة أو الزيادة في الأموال الدائمة وفي بعض الأحيان يؤدي إلى الإفلاس.[1]

[1] - تالي رزيقة، **مرجع سبق ذكره**، ص43

خزينة موجبة: تعني أن رأس المال العامل يفوق احتياج رأس المال العامل وهذا دليل على التوازن المالي للمؤسسة.

خزينة معدومة: وتعني أن رأس مال العامل واحتياج رأس مال العامل متساوي وهذا يدل على التوازن مالي لأن المؤسسة تستطيع مواجهة احتياجات التمويل وفي نفس الوقت لا توفر على أموال سائلة يستجمد إن وجدت[1].

[1] تالي رزيقة، **مرجع سبق ذكره**، ص43

المبحث الثاني: نماذج قياس الأداء المصارف:

تختلف مؤشرات قياس أداء المصارف باختلاف المستفيدين من تقارير الأداء كما رأينا في سابق وكون تقييم الأداء المصرف عملية شاملة تستفيد منها غدارة المصرف وجميع الجهات المراقبة، استخدمت عدة نماذج خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، لقياس أداء المصارف, منها ما يعرف بنظام CAMFLS لترتيب المصارف من حيث الأداء، ونموذج العائد على حقوق الملكية ROE الذي سيتم تطبيقيه في هذه الدراسة، كما تم في الفترة الحالية اعتماد مؤشر جديد لقياس أداء المصارف كبديل عن ROE وهو مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA وسنوضح مؤشر العائد على حقوق الملكية، وتعطي فكرة موجزة عن مؤشر القيمة الاقتصادية فيما يأتي:

المطلب الأول: نموذج العائد على حقوق الملكية.

أعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية لفترة طويلة، مؤشر متكاملا لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة وقد استخدم هذا النموذج منذ بداية السبعينات في الولايات المتحدة الأمريكية من طرف دافيد ركادوا، كإجراء تقييم أداء المصارف، وذلك من خلال تحليل مجموعة من النسب يتم تلخيصها في عدة أشكال تمكن المحلل من تقييم مصدر وحجم أرباح المصرف الخاصة بمخاطر تم اختيارها، تتمثل أساسا في مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة معدل الفائدة ومخاطر رأس المال ومخاطر التشغيل.

ويمكن تلخيص مؤشرات هذا النموذج في مجموعتين من النسب، مجموعة تتعلق بقياس العائد والربحية ومجموعة تقيس المخاطر المختارة.

ويمكن قياس نسبة العائد لكل وحدة نقدية الملكية، وكلما أرتفع هذا العائد كلما كان الأمر أفضل هذا أن البنك يمكنه توزيع المزيد من الأرباح على المساهمين.

العائد على حقوق الملكية =(إجمالي الإيرادات /إجمالي الأصول) ضرب (الدخل الصافي /إجمالي الإيرادات) ضرب إجمالي الأصول /حقوق الملكية).

ويستفيد من هذه العلاقة أنها تفسير الأداء بشكل أفضل فإذا حققت مؤسسة ما عائد على حقوق الملكية مرتفع أو منخفض فإنه يمكن تتبع أو إرجاع سبب هذا الارتفاع أو الانخفاض إلي الأصول أو الرافعة أوكليهما إذا كان السبب في ارتفاع العائد على حقوق الملكية يعود إلي الرافعة المالية فإن المحللين والمساهمين يتعرفون إلي مستوى الخطر الذي يتطلبه ذلك المستوى من العائد والأداء، وبالمقابل فإذا تحقق العائد على حقوق الملكية المرتفع من خلال إدارة ممتازة إلى الأصول (محصلة للكفاءة والإنتاجية).[1]

[1] محمد جموعي قريشي، **تقييم أداء المؤسسات المصرفية ،دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية** –خلال الفترة 1994،2000، جامعة ورقلة، ص 91.

المطلب الثاني: العائد على الأصول ومعدل هامش الربح.

أولا: العائد على الأصول: يعتبر هذا المعدل مقياس جيد للربحية وللكفاءة الإدارية طالما أن الهدف تعظيم صافي الثروة ويدل هذا العائد على المدى استغلال البنك لأصوله في توليد الربح.

ثانيا: معدل هامش الربح: يقيس قدرة البنك على الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيض الضرائب.

يقاس هامش الربح بالعلاقة التالية:

هامش الربح= الدخل الصافي /إجمالي الأصول.

ثالثا: معدل منفعة الأصول : وتسمى استعمال الأصول، حيث يدل هذا المؤشر على الاستغلال أو الاستعمال الأفضل للأصول، أي إنتاجية الأصول.

يقاس معدل منفعة الأصول بالعلاقة التالية:

منفعة الأصول = إجمالي الإيرادات /إجمالي الأصول.

رابعا: معامل الرفع المالي : يعمل لصالح البنك حينما تكون الأرباح ايجابية، وفي نفس الوقت مقياس للمخاطرة لأنه يعكس حجم الأصول التي يمكن للبنك خسارتها قبل أن يصل البنك إلى مرحلة العجز عن الوفاء بالتزاماته.[1]

ويبن الجدول رقم02 حوصلة لهذه المؤشرات:

الجدول 02:مؤشرات العائد في البنوك التجارية.

المؤشرات	النسب
العائد على حقوق الملكية	النتيجة الصافية /حقوق الملكية
العائد على الأصول	النتيجة الصافية /إجمالي الأصول
معدل هامش الربح	النتيجة الصافية /إجمالي الإيرادات
معدل منفعة الأصول	إجمالي الإيرادات/إجمالي الأصول
معدل رفع المالي	إجمالي الأصول/ حقوق الملكية

مصدر: **أسماء بربار، تقييم أداء البنوك التجارية** مرجع سابق ذكره، ص12.

[1] أسماء بربار ،مرجع سابق ذكره ، ص 11.

خلاصة الفصل:

بعد دراستنا للأهم الأدوات المستعملة في تقييم الأداء المالي من مؤشرات التوازن المالي ونماذج قياس الأداء المصرف يبن لنا أهميتها، فعلى المقيم المالي قراءتها قراءة صحيحة وهذا من أجل إعطاء صورة أدق عن واقع المؤسسة المصرفية كونها تعتبر مرآة عكسية للوضعية المالية للمؤسسة المصرفية ونستطيع القول أن أهمية هذا المؤشرات تكمن في معرفة ما مدى قدرة تكون نفسها.

الفصل الثالث

دراسة حالة

الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط

وكالة تيميمون

الفصل الثالث: دراسة حالة في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط – بنك.

تمهيد:

سنحاول في هذا الفصل توضيح ما درسنه في الفصل الأول وتوضيح ذلك في أمثلة واقعية، عن طريق تقييم أداء صندوق الوطني للتوفير والاحتياط –بنك وكالة تميميون وهذا باستعانة مجموعة من المؤشرات كما سيتم غرض وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة، لذلك تم تقسيم الفصل إلي مبحثين:

المبحث الأول: عموميات حول الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

المبحث الثاني: المؤشرات المستخدمة لتقييم الأداء في الصندوق .

المبحث الأول: عموميات حول الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط–بنك

يعتبر الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنك من إحدى البنوك التجارية يقوم بعديد من الأنشطة مختلفة منها توفير السكن، ترقية العقار، وغيرها.

المطلب الأول: مفهوم و نشأة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط–بنك.

تأسس الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في 10 أوت 1964على أساس شبكة صندوق التضامن للولايات والبلديات الجزائرية وتتمثل مهامه في جمع التوفير وأول وكالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط افتتحت أبوابها يوم 1مارس 1967 بتلمسان في حين أنه تم تسويق دفتر الصندوق منذ سنة قبل فتح الوكالة على مستوي شيك البريد وتشمل مراحل التطور كما يلي:

-جمع التوفير في الدفتر (1964-1970).[1]

خلال هذه الفترة، كان يتمثل نشاط الصندوق فقط في جمع التوفير في الدفتر مع منح قروض اجتماعية وهيئة، كانت الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط تشمل وكالتين مفتوحتين فقط للمواطنين في 1967 وعلى 575 نقاط جمع المتواجد على مستوى شبكة البريد.

-تشجيع تمويل السكن (1971 -1979) في أبريل 1971 أصبحت أصدرت تعليمية تكفل بها الصندوق الوطني لتمويل برامج إنجاز السكن باستغلال موارد الخزينة العمومية وبالتالي توفير الأسر يعرف انطلاق وتطوير هائل نهاية 1975 نعد في 1979، كان للصندوق.46 وكالة عملية.

-الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في خدمة الترقية العقارية لعشرية الثمانيات.

مهام أخرى خصصت لصندوق، ويتعلق الأمر بالقروض العقارية الموجهة للخواص وذلك من أجل بناء سكنات وتمويل السكن الترقوي وذلك لصالح المودعين وفي 21 ديسمبر 1988 ويتم بيع 11590 مسكن في إطار بلوغ الملكية.

كما اعتماد الصندوق سياسة تنويع القروض الممنوحة لاسيما لصالح المهن الحرة، عمال قطاع الصحية وتعاونيات الخدمات والنقل، كما توسعة شبكة الصندوق حيث بلغ عدد وكالاته 120 وكالة و 47 وكالة ولاية و73 وكالة ثانوية.

-وضع قانون النقد والقرض 1990، يبقي الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط الرائد في جميع المدخرات في الجزائر وذلك نظرا للأهمية مبالغ موارد التوفير التي تتم جمعها بالنسبة ل 135 وكالة و2652 مكتب بريد متواجد وذلك، إلى غاية 31 /12 /1990 بمجموع 82 مليار دج من بينها 34 مليار دينار على دفاتر التوفير العملة الصعبة، فيه القروض الممنوحة للخواص على نفس التاريخ قدرت ب 12 مليار دينار جزائري لمجموع 80000 قرض.

[1] مقابلة شخصية مع، موظف في صندوق الوطني للتوفير والاحتياط –بنك وكالة تميميون 2016/03/28

-أصبح الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنك أبريل 1997 .في 06 أبريل 1997، غير الصندوق الوطني للتوفير ولاحتياط، بنك ــ أيضا يمكنه القيام بكل العمليات البنكية ماعدا عمليات التجارية الخارجية.

-تمويل الاستثمارات في القطاع العقار (31 ماي 2005).قررت الجمعية الغير العادية في 31 ماي 2005 بإعطاء الصندوق للتوفير الاحتياط بنك إمكانية تمركز أكثر في التمويل البنية التحتية النقدية الصحية والتربوية.

-إعادة التمركز الإستراتيجي للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

-بنك (28 فيفري 2007).قررت الجمعية العامة العادية (28 فيفري 2007)المرتبطة بإعادة تمركز استقرار البنك السامح بما يتعلق بالقروض العقارية للخواص والقروض الرهنية المقررة بالنصوص القانونية السارية المفعول لدى البنك وكذلك القروض الاستهلاكية كما يتم قرار منح القروض بصفة الأولوية وأساسها هو فريق ونصف ثانوية لغير المودعين كما يتعلق بالترقية العقارية فتم اقتناء أراضي للبناء السكني وإنجاز برامج السكن.

المطلب الثاني: نشأة صندوق الوطني للتوقير و الاحتياط – بنك وكالة تميميون.

الفرع الأول: مفهوم ونشأة الوكالة.

نشاء صندوق الوطني للتوفير والاحتياط –بنك وكالة تميميون سنة 1980/01/17حيث كانت الوكالة تعتمد في سنة 1980 إلي غاية سنة 2005 على توفير الزبائن والسندات إلي تطرح من قبل بعض المؤسسات مثل الخطوط الجوية وغيرها ...الخ.

كما كان يتكون من عدة مصالح التالية:

1-مصلحة التوفير: التي كانت تقوم بفتح حسابات مختلفة منها دفتر التوفير للسكن، دفتر قرض الشعبي أو حسابات جاري(شيك).

2-مصلحة القروض: تقوم هذه المصلحة بمنح قروض بمعدلات فائدة ثابتة مخصصة للعقار أما بناء أو التوسع، أو ترميم مسكن.[1]

3-مصلحة المحاسبية : تقوم هذه المصلحة بتسديد المصاريف الخاصة بالوكالة مثل الكهرباء، الماء، المصاريف المتعلقة بالمؤسسة كتسديد فواتير ولوازم اليومية الصيانة وغيرها.

[1] مقابلة شخصية مع موظف في صندوق الوطني للتوفير والاحتياط –بنك وكالة تميميون 2016/04/24

الفرع الثاني:الشكل رقم 01:الهيكل التنظيمي للوكالة.

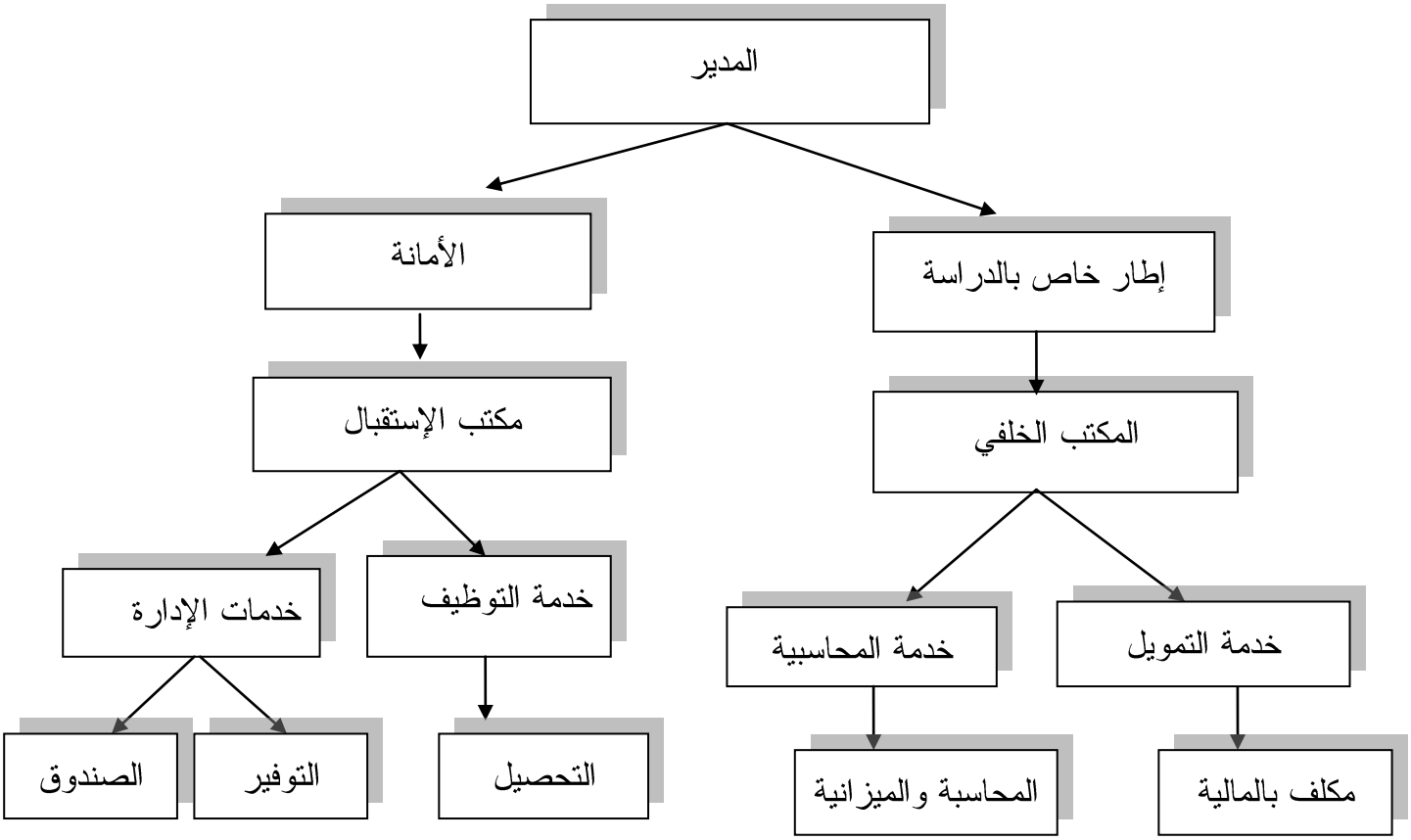

المصدر: وثائق داخلية من الصندوق

-**المدير:** هو الذي يقوم بمهام رئسيه وهي إدارة البنك والتوزيع على القرض التي تخرج من البنك.

-**إطار الخاص بالدراسة:** وهو يتكفل بدراسة الملفات الخاص بالقروض ودراسة الوضعية المالية للزبائن.

-**خدمة المحاسبة:** وهو الذي يقوم بكل العمليات المحاسبية و الميزانية الخاصة بالبنك.

-**خدمة التمويل:** وهو الذي يقوم بتمويل أموال المؤسسة.

-**خدمة التوظيف:** وهو يقوم عمليات التحصيل.

-**خدمة الإدارة:** وتنقسم إلى التوفير والاحتياط وأمن الصندوق.

التوفير والاحتياط:

-**دفتر توفير سكن:** هو دفتر فتحة على مستوى وكالة الصندوق ويستفيد منه كل شخص طبيعي أو معنوي بالغ أو قاصر تكون دفعية الأولية على الأقل 5000دجنسبة الفائدة توفير 2%من السكنات في السنة.

-**دفتر توفير الشعبي:** يفتح لصالح أشخاص طبيعيون أو معنويين تكون فيه الأولوية على الأقل 10000 وتكون قيمة الفائدة 2.5%في السنة.[1]

-**حساب للإيداع لأجل سكن** : هو حساب إيداع لأجل مكتسب موجه للأشخاص المعنوية والطبيعيون ومكتسبة متغير ومتزايدة حيث يقدر المبلغ المقدر عند فتح الحسابات.

[1] **مقابلة شخصية مع، موظف في صندوق** الوطني للتوفير والاحتياط –بنك وكالة تميميون 09:30 2016/04/24

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي في الصندوق الوطني والاحتياط –وكالة تميميون.

يتطرق في هذا المبحث إلى مطلبين المؤشرات المستخدمة لتقييم الأداء المالي

المطلب الأول: المؤشرات المستخدمة لتقييم الأداء المالي.

الجدول رقم 03: مؤشرات العائد المستخدمة في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط–بنك.

المؤشرات	النسب
العائد على حقوق الملكية	النتيجة الصافية /حقوق الملكية
العائد على الأصول	النتيجة الصافية /إجمالي الأصول
معدل هامش الربح	النتيجة الصافية/إجمالي الإيرادات
معدل منفعة الأصول	إجمالي الإيرادات /إجمالي الأصول
معدل الرفع المالي	إجمالي الأصول/حقوق الملكية

من إعداد الطالبة بناء على الوثائق الوكالة.

الجدول رقم 04: طريقة جمع المعطيات الدراسة من الميزانية الوكالة و رجوع إليها كملحق.

البيان السنوات	2013	2014	2015
حقوق الملكية	49.1855.23	866.570.15	1390.737.04
النتيجة الصافية	4530.000.00	6360.000.00	14.350.000.00
إجمالي الأصول	1045850292	748706517	1083914743
إجمالي الإيرادات	92547101	1725100325	117100469

من أعداد الطلبة بناء على معطيات و وثائق الوكالة .

من خلال المعطيات التي تم جمعها سنحاول الوصول إلي النتائج عن طريق تطبيقها على المؤشرات.

الجدول رقم 05: طريقة حساب المؤشرات للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط –بنك وكالة تميميون.

سنة 2013 الوحدة%

مؤشرات	النسب	المعطيات	النتيجة
العائد على حقوق الملكية	النتيجة الصافية/حقوق الملكية	/4530.000.00 49.1855.23	%9.21
العائد على الأصول	النتيجة الصافية /إجمالي الأصول	1045850292/453000000	%0.43
معدل هامش الربح	النتيجة الصافية/إجمالي الإيرادات	92547101/453000000	%4.89
معدل منفعة الأصول	إجمالي الإيرادات /إجمالي الأصول	1045850292/92547101	%0.08
معدل الرفع المالي	إجمالي الأصول/حقوق الملكية	/1045850292 49.1855.23	%21.26

مصدر من إعداد الطالبة بناء عن وثائق الوكالة

جدول رقم 06: يوضح نتائج سنة 2014 الوحدة %

	النسب	المعطيات	النتيجة
العائد على حقوق الملكية	النتيجة الصافية /حقوق الملكية	866570.157/636000000	%7.33
العائد على الأصول	النتيجة الصافية /إجمالي الأصول	748706517/636000000	%0.84
معدل هامش الربح	النتيجة الصافية/إجمالي الإيرادات	1725100325/636000000	%3.68
معدل منفعة الأصول	إجمالي الإيرادات /إجمالي الأصول	748706517/1725100325	%2.30
معدل الرفع المالي	إجمالي الأصول/حقوق الملكية	866570.157/748706517	%0.86

مصدر من إعداد الطالبة بناء عن وثائق الوكالة

جدول رقم 07: يوضح نتائج سنة 2015 الوحدة%

مؤشرات	النسب	المعطيات	النتيجة
العائد على حقوق الملكية	النتيجة الصافية /حقوق الملكية	/14.350000.00 139073704	%10.31
العائد على الأصول	النتيجة الصافية /إجمالي الأصول	1083914743/1435000000	%1.32
معدل هامش الربح	النتيجة الصافية/إجمالي الإيرادات	1171000469/1435000000	%1.22
معدل منفعة الأصول	إجمالي الإيرادات /إجمالي الأصول	1083914743/1171000469	%1.08
معدل الرفع المالي	إجمالي الأصول/حقوق الملكية	139073704/1083914743	%7.79

من إعداد الطالبة باعتماد على وثائق الوكالة

المطلب الثاني:تحليل وتفسير النتائج.

الشكل الرقم 03 يوضح تطور العائد على حقوق الملكية لسنة 2013،2014،2015

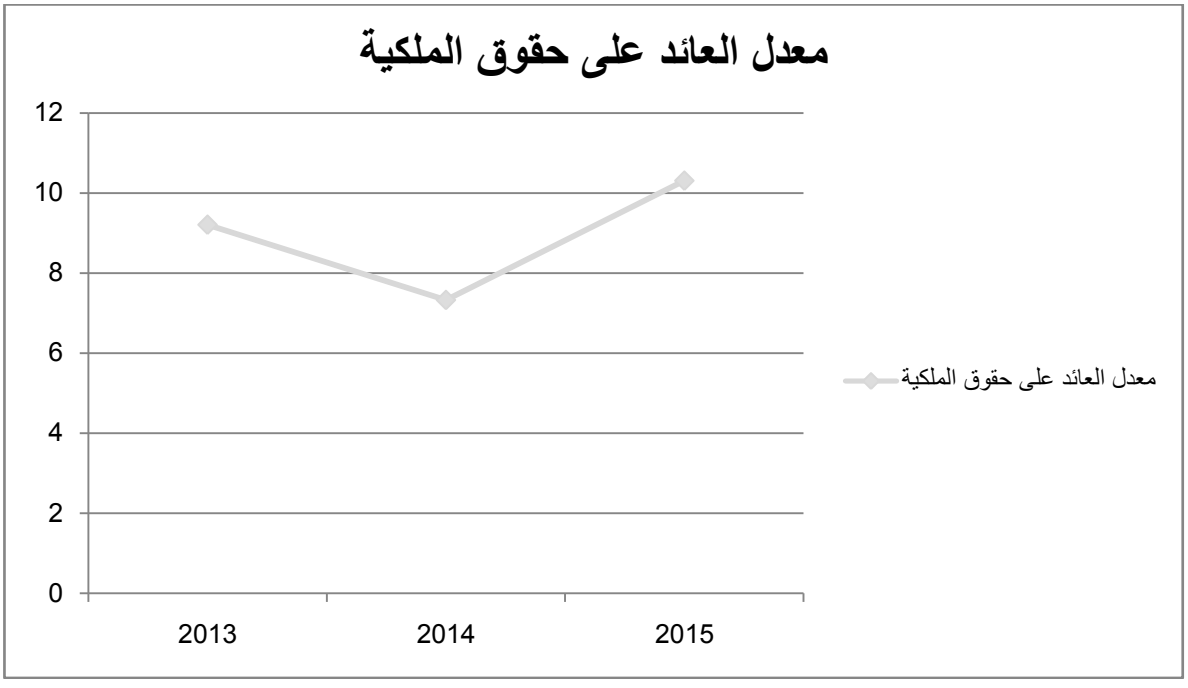

من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق الوكالة

نستنتج من خلال الجدول (05-07) الموضح في الشكل رقم (03) أن معدل العائد على حقوق الملكية في سنة 2013 قدرب 9.21% في وكالة تيميمون وهي نسبة متوسطة مقارنة بالسنوات 2014 والذي حقق 7.33%بحيث في2015 حقق 10.31% وهي أكثر ارتفاع وأعلى نسبة حققها بين 2013 و 2014 .

تفسير: أن الصندوق يتميز بالربحية أكبر في سنة 2015 مقارنة بالسنوات 2013،2043.

الشكل رقم 04:يوضح تطور معدل العائد على الأصول لسنة 2013،2014،2015

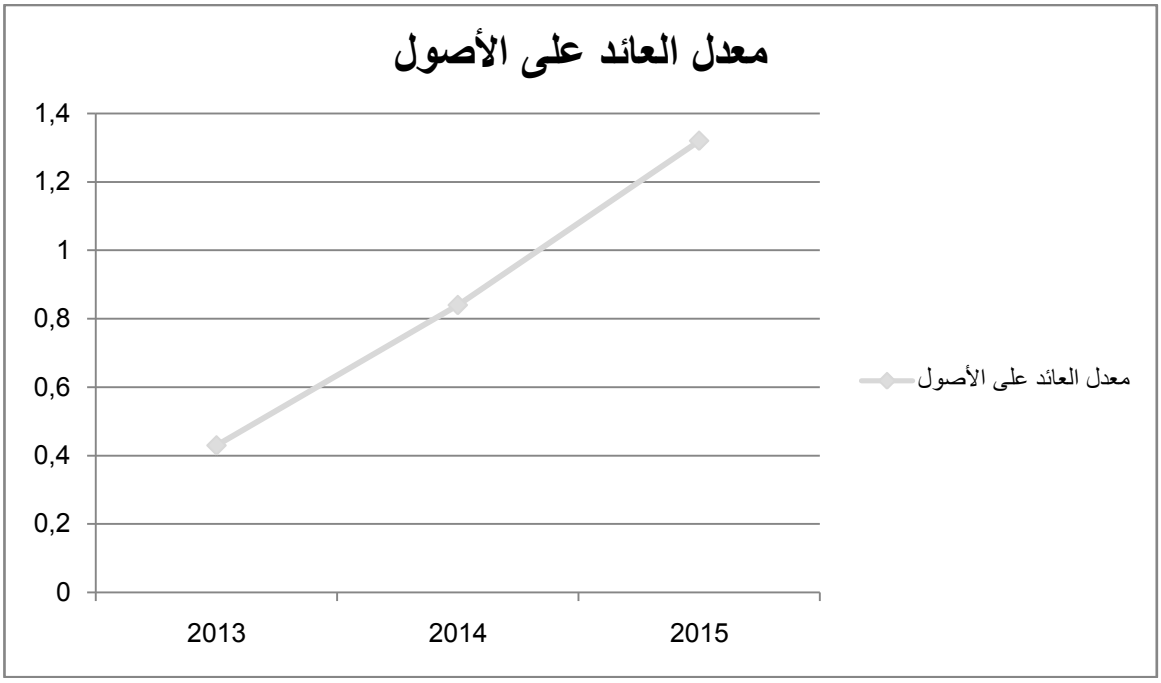

من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق الوكالة

من خلال الجدول (05-07) الموضح في الشكل رقم 04 أن مؤشر العائد على الأصول في سنة 2013 قدر ب 0.43% وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالنسبة 2014 التي وصلت إلى 0.84% أما في سنة 2015 نلاحظ ارتفاعا في العائد عل الأصول الذي قدر ب1.32%.

أن أحسن أداء الذي حققه الصندوق في سنة 2015 مقارنة بالسنوات 2014 و 2013 بانخفاض في الأصول وارتفاع في إستخدام الموارد الي ترفع من صافي الدخل.

نستنتج من ما سبق أن الصندوق أكثر ربحية في سنة 2015 وهذا ما أبثثته مؤشرات الربحية هما العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول خلال سنوات الدراسة 2013 و2014 وقد يعود السبب إلى الإختلاف في طبيعة النشاط وحجم أصل كل سنة.

الشكل رقم 05 يوضح تطور معدل هامش الربح لسنة 2013،2015،2014

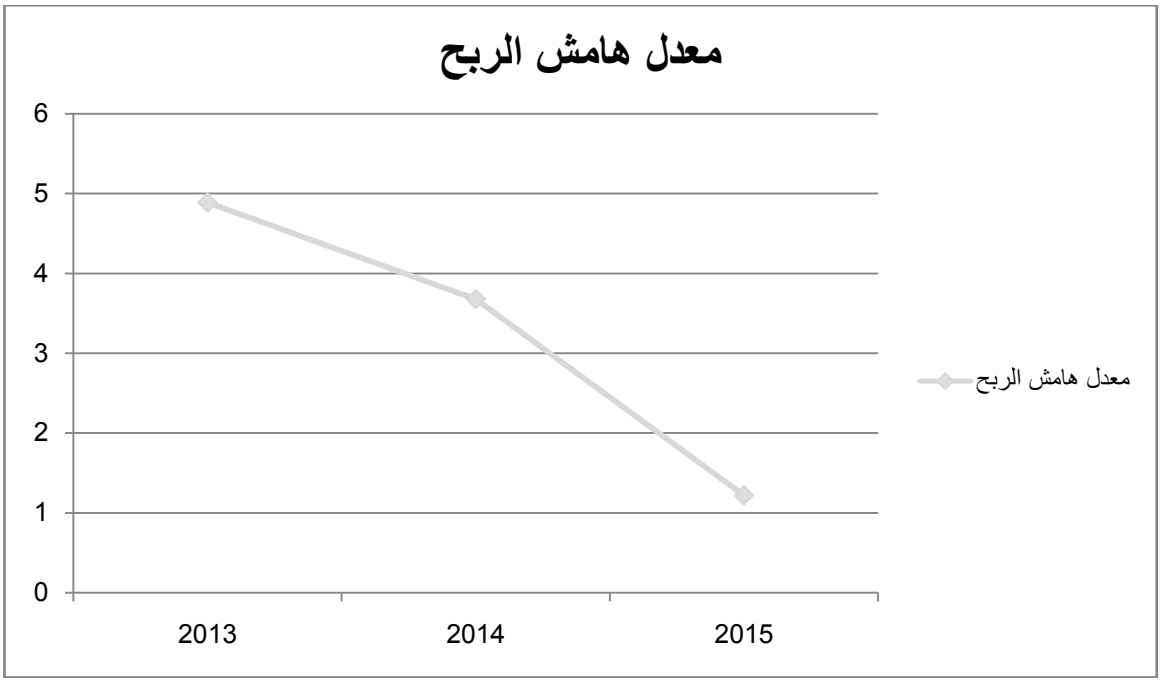

من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق الوكالة

بالإعتماد على الجدول رقم (05-07) الموضح في الشكل رقم 05 يمكن القول مؤشر هامش الربح في سنة 2013 قدر ب 4.89%أما بالنسبة لسنة 2015 فقدرة ب 1.22% وهي أدنى نسبة عرفها المؤشر في الصندوق خلال السنوات الدراسة أما في سنة 2013 بلغت أعلى قيمة حيث قدرت ب 4.89% أما في سنة 2014 كانت النسبة متوسطة والتي قدرت ب 3.68 %.

يعود سبب ارتفاع في هامش الربح إلى انخفاض التكاليف بما فيها المصاريف والضرائب ،أما الانخفاض في هامش الربح قد يكون سببه قلة النشاط.

ومنه نستنتج أن الصندوق لديه كفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف.

الشكل رقم 06 يوضح تطور معدل منفعة الأصول لسنة 2013،2014،2015

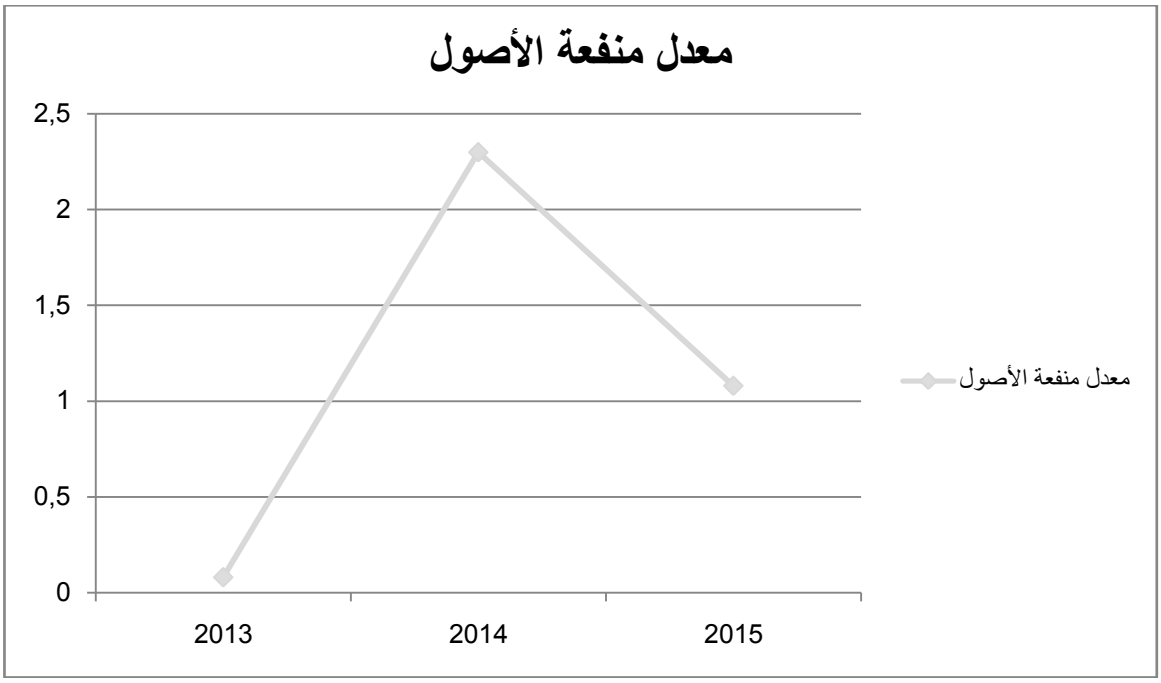

من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق الوكالة

تبين من خلال الجدول رقم(05—07) الذي وضح في الشكل رقم 06 ان منفعة الاصول متذبذبة في سنة 2013 وقد حقق بنسبة 0.08% في حين حقق أعلى نسبة في سنة 2014 والتي تقدر ب 2.30% أما في سنة 2015 كانت النسبة متوسطة والتي قدرة ب 1.08 %

-تبين ان نسبة منفعة الأصول عند الصندوق متذبذبة في سنة 2013 وهذا يعود إلى انخفاض قدرة الصندوق على التنويع في المحفظة الاستثمارية .

ومنه نستنتج أن الصندوق كانت محفظته الإستثمارية أفضل في سنة 2014 مقارنة بالسنوات الاخرى.

الشكل رقم 07 يوضح تطور معدل الرفع المالي لسنة 2013،2015،2014

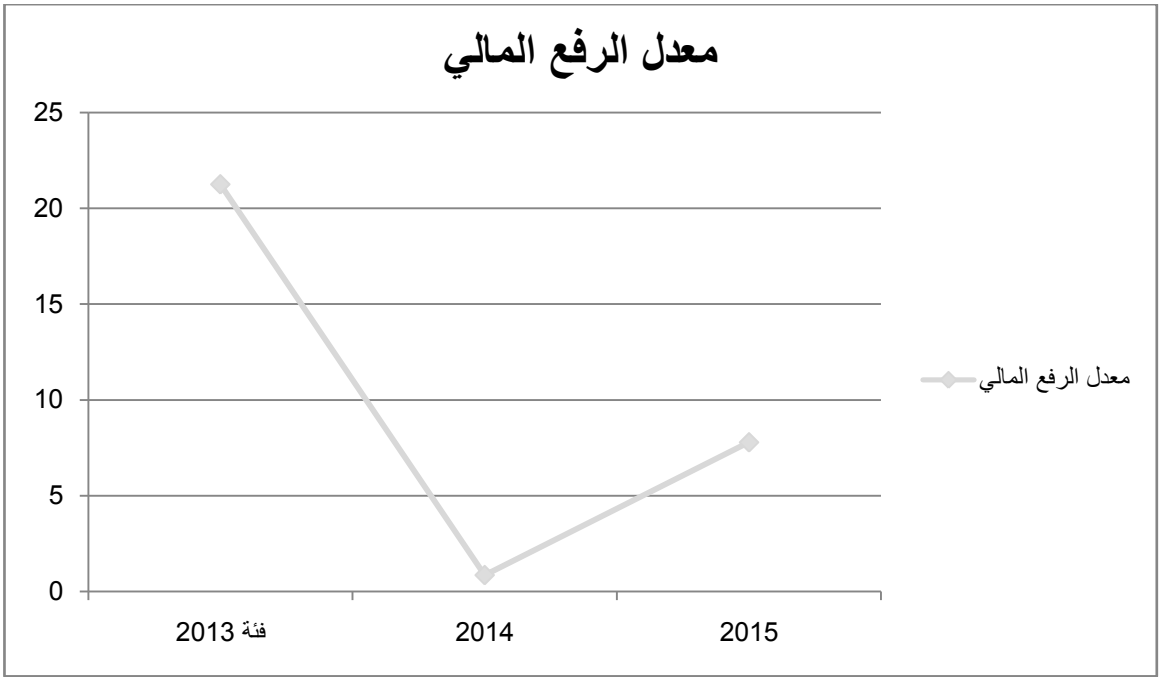

من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق الوكالة

أظهر الجدول رقم (05-07) الموضح في الشكل 07 ان مؤشر الرفع المالي في سنة 2013 قدر ب 21.26% وهو أعلى معدل ونسبة سجلها الصندوق وأضعف معدل الذي سجله في سنة 2014 والذي قدر ب 0.86 % اما بالنسبة في سنة 2015 كانت نسبة متوسطة والتي قدرت ب 7.79%.

يعود تذبذب في مؤشر الرفع المالي إلى تغير نسبة مساهمة أموال الخاصة في تمويل الأصول .

ونستنتج أن الصندوق في 2013 كان أحسن من سنة 2014،2015.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم التركيز في هذه الدراسة على حساب مؤشرات العائد انطلاقا من المعطيات الصندوق لكل سنة، حيث قمنا بتحديد الوسائل والأدوات المستخدمة من أجل الدراسة، لتحصيل بعد ذالك على النتائج التي قمنا بتطبيقها في شكل منتجات بيانية ليتم ذلك تفسيرها وتحليل نتائجها.

-إن الصندوق يتميز بالربحية أكبر في سنة 2015 مقارنة بالسنوات 2013،2014

-ان الصندوق أكثر ربحية في سنة 2015 وهذا ما أثبتته مؤشرات الربحية هما العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول.

-يعود سبب ارتفاع في هامش الربح إلى انخفاض التكاليف بما فيها المصاريف والضرائب،أما الانخفاض قد يكون سببه قلة النشاط.

-ان نسبة منفعة الأصول عند الصندوق متذبذبة في سنة 2013،وهذا يعود إلى انخفاض قدرة الصندوق على التنويع في المحفظة الاستثمارية.

-يعود تذبذب في مؤشرات الرفع المالي إلى تغير نسبة مساهمة أموال الخاصة في تمويل الأصول .

الخاتمة

خاتمة:

تم التوصل من خلال هذا الموضوع المتمثل في تقييم الأداء المالي في المؤسسات المصرفية، إلى معرفة أهم الأساليب التي تساهم في التسيير الكفئ للصندوق وهذا بإعطاء صورة واضحة عنه، فتقييم الأداء يعتبر تقنية ووسيلة ناجعة لتفادي المخاطر التي تعرقل مسار المؤسسة وهو يبين أهم المعايير والمؤشرات التي يمكن استخدمها لتقييم الأنشطة المالية التي يمارسها الصندوق والأهداف المنجزة خلال فترة من الزمن يبين أيضا كيفية تطبيق هذه المؤشرات على أرضية الواقع وهذا ما توصلنا إليه خلال الدراسة التطبيقية على الصندوق. ومن أجل الوصول إلى نتائج تشخيص الوضعية الفعلية للصندوق ثم تحديد نقاط القوة والعمل على المحافظة عليها والسعي لتحسينها ونقاط الضعف والعمل على معالجتها في إطار برنامج مستقبلي يسير عليه الصندوق في اتخاذ قراراته وهذا بناء على دراسة وتحليل الوضعية المالية للصندوق.

ومن خلال الدراسة توصلنا إلي الإجابة عن الأسئلة المطروحة وإضافة إلي :

النتائج التالية:

-مؤشرات العائد في البنوك التجارية، تعتبر من أهم الأدوات المعتمدة في تحليل الوضعية المالية في المؤسسة المصرفية.

- تتمثل عملية تقييم أداء المؤسسة المصرفية في تقييم أنشطتها في ضوء ما توصلت إليه نتائج في نهاية فترة من الزمن.

.

-تميز الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وكالة تميميون بحسن إدارة ومراقبة التكاليف في المحفظة المالية

-يعود تذبذب في مؤشرات الرفع المالي إلى تغير نسبة مساهمة أموال الخاصة في تمويل الأصول

-الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط: هو عبارة عن مؤسسة مالية التي تتلقى فيها الأموال من أصحاب الفائض في شكل ودائع، فتقوم باستثمارها أو منحها لأصحاب العجز في شكل قروض.

-تقييم أداء: هو عملية إدارية تنحصر في مجموعة من الإجراءا ت أو استخدام بعض المؤشرات للوصل إلى نتائج ومقارنتها بالأهداف المسطرة.

-**التوصيات :**

-ضرورة متابعة الوضعية المالية للمؤسسة .

-أن تولي اهتماما لعملية تقييم الأداء المالي وهذا اكتشاف نقاط القوة ونقاط الضعف في مركزها المالي لتحسينها ومواجهتها واتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها.

أفاق البحث:

وفي الأخير يمكن القول أن تقييم الأداء داخل المؤسسة المصرفية يشمل جوانب متعددة، فهو لا ينحصر فقط في الجانب المالي، وعلى هذا الأساس نأمل من هذا البحث الذي قدمنا قد فتحنا مجالا للقيام بدراسات أخرى أوسع من ذلك تمس الأداء الكلي للمؤسسة المصرفية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع والمصادر:

الكتب باللغة العربية:

1) إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي (الإدارة المالية) دورس وتطبيقات** ، ط1، سنة 2006، جميع الحقوق محفوظة للناشر وائل للناشر والتوزيع.

2) صلاح الدين حسن السيسى، **نظم المحاسبية والرقابة وتقييم الأداء في المصاريف المالية** ، دار الوسام للطبع والنشر، لبنان، 1998.

3) السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال**، دار المريخ للنشر، الرياض ،سنة 2000.

4) منير إبراهيم هندي، **الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر المكتب العربي الحديث** ، الإسكندرية، ط، 2000.

المذكرات:

1) أسماء بربار، **تقييم أداء البنوك التجارية دراسة مقارنة بطريقة العائد و المخاطرة بين البنوك SGA BNA**

2) أمارة محمد يحي عاصي، **تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية** ، مذكرة الماجستير في إدارة الأعمال.

3) بن مالك عمار، **المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء**، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير جامعة متنوري قسنطينة ،سنة 2010،2011،

4) تالي رزيقة، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، معهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ،السنة 2011،2012.

5) عادل عشي ، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقيم**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، في علوم التسيير تخصص تسير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، ط2002،2001.

6) شردي معمر سعاد، **دور المرجعة الداخلية المالية في تقيم الأداء في المؤسسة الاقتصادية** ، مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلوم التسيير السنة الجامعية ،2009،208.

محاضرات:

1. أقاسم عمر ، **محاضرة مطبوعة في مقياس التسيير المالي المعمق** ، جامعة أدرار، السنة 2014،2015.

المقالات:

1) رجاء رشيد عبد الستار، **تقويم الأداء المالي لمصرف الرشيد وأهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية**، مذكرة معهد الإدارة الرصافة، مجلة بعداد للعلوم الاقتصادية ،الجامعة العدد الحادي والثلاثون ،سنة 2012.

2) محمد جموعي قريشي ، **تقييم أداء المؤسسات المصرفية ،دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال القترة 1994،2000**، جامعة ورقلة.

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى تقييم الأداء وكفاءة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وتحديد مدى التزامه بمعايير تقييم الأداء، وأيضا الوضع المالي للصندوق الوطني للتوقير والاحتياط وعلى هذا الأساس تم تطبيق مؤشرات العائد على الصندوق خلا ل الفترة الممتدة من 2013 إلى غاية 2015.

ولمعالجة إشكاليةِ الموضوع و اختيار الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة، إضافة إلى المؤشرات والنسب المالية والمحاسبية .

وقد توصلنا أن الدراسة في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط لديها قدرة على تحقيق ربحية أكثر فأكثر.

كلمات المفتاح: تقييم الأداء،المؤسسات المصرفية، صندوق الوطني للتوفير والاحتياط وكالة تيميمون، مؤشرات العائد.

This research aims to performance assessment and efficiency of the National Endowment for the provision of reserves and determine the extent of its commitment to performance evaluation standards, and also the financial situation of the National Endowment for the reverence and reservists and on this basis was applied indicators of return on the fund except for the period from 2013 until 2015.

To address the problem of the subject and testing hypotheses been relying on descriptive and analytical approach in the study, as well as indicators of financial and accounting ratios We have reached that study at the National Endowment for the provision and reservists have the ability to achieve profitability even further.

Key words: performance appraisal, banking institutions, the National Fund for the provision and reserve agency Timimoun, indicators of return.